

أحدث إصدارات البروفيسور بينى ديمبتزر ٢٠١٨ "المجاعات فى أفريقيا وموقف الغرب منها"

بيان صحفى

القاهرة – ٤ سبتمبر ٢٠١٩

عقد المركز المصرى للدراسات الاقتصادية اليوم الأربعاء، ندوة ضمن سلسلة المحاضرات المتميزة التي ينظمها المركز بصفة دورية ويستضيف فيها أحد الخبراء الاقتصاديين الدوليين. وكان الهدف من ندوة اليوم هو مناقشة أحدث إصدارات البروفيسور بينى ديمبتزر ٢٠١٨ "المجاعات فى أفريقيا وموقف الغرب منها"، والذي يستعرض أسباب ظاهرة الهجرة من أفريقيا إلى خارجها خاصة أوروبا واقترح بعض الحلول لمواجهة التحديات أمام الأشخاص الأشد فقرا في العالم.

وقال البروفيسور بينى ديمبتزر مؤلف الكتاب وعضو الفريق الحائز على جائزة نوبل للسلام عام ١٩٨٥، إن الأفارقة يهاجرون إلى أوروبا هربا من الصراعات والتغيرات المناخية ونقص المياه وعدم وجود أراضى كافية للزراعة وتزايد النمو السكاني بالقارة، مؤكدا أن تزايد ظاهرة الهجرة خلال الـ٢٥ عاما الماضية تعد أحد مظاهر العولمة.

وأشار ديمبتزر إلى أن ظاهرة الهجرة لا تقتصر على أفريقيا فقط، لافتا إلى أن هناك نحو ٢٠٠ ألف مهاجر على الأقل يهاجرون من أمريكا اللاتينية إلى الولايات المتحدة بطريقة غير شرعية سنويا، كما أن هناك نحو ٣ مليون مهاجر سنويا من الهند وباكستان يعيشون في دول الخليج، حيث يشكل المهاجرون في كل من الكويت والإمارات وقطر أكثر من نصف إجمالي السكان، وكان يعيش نحو ٤٢٠ ألف مهاجر من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في أوروبا عام ٢٠١٧، ونزح أكثر من مليون مهاجر من الصين إلى أفريقيا خلال العشرين عاما الماضية.

وأوضح ديمبتزر، أنه في حالة كان المهاجرون من أصحاب التعليم الجيد يمكنهم إيجاد فرص عمل في الدول التي هاجروا إليها حيث يعمل نحو ١٠٠ ألف طبيب من غانا مثلا في بريطانيا، وهو ما يسمى بهجرة العقول، وهى أحد التحديات

الضخمة التي تواجه الدول الأفريقية، مؤكداً أن أغلب الأمريكيين والأوروبيين لا يفهمون أفريقيا ولا يحاولون إيجاد حلول لمشكلاتهم، كما أن المنظمات الدولية أيضاً تعيش في أبراج عاجية وتكتفي بالحديث فقط، في الوقت الذي يتزايد فيه الفقر. ولا يوجد إحصائيات دقيقة نتيجة ضعف البيانات، حيث يحدد البنك الدولي خط الفقر عند ١,٩٠ دولاراً في اليوم للفرد وهو رقم مرتفع للغاية ويختلف من بلد لآخر، كما أن الحديث عن زيادة معدلات النمو غير صحيح لأن التنمية لا يجب أن تقاس بزيادة عدد المباني والطرق الجديدة فقط، فهذه البيانات لا تقيس تنمية الأشخاص أنفسهم.

ويشير المؤلف إلى أن منطقة جنوب الصحراء بالقارة الأفريقية لم تكن تستورد الغذاء في عام ١٩٨٠ ولكنها في عام ٢٠١٦ أصبحت تنفق نحو ٣٥ - ٥٠ مليار دولار على الواردات، ومن المتوقع أن ترتفع هذه الواردات إلى نحو ١١٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٥٠، على الرغم من أن أفريقيا لديها ما يكفي من الأراضي لسد احتياجاتها الغذائية حيث يعمل أكثر من ٦٠% من قوتها العاملة في الزراعة ومع ذلك فإن أعداد الأشخاص الذين يتضورون جوعاً في ازدياد أكثر من أي وقت مضى، ومن المتوقع أن يرتفع عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية في جنوب الصحراء الكبرى من ٢٥٥ مليون في عام ٢٠١٥ إلى نحو ٣٢٠ مليون في عام ٢٠٢٥ طبقاً لدراسات البنك الأفريقي للتنمية.

وشدد ديمبترز على ضرورة التركيز على الزراعة لحل أزمات الجوع في أفريقيا لأن تكلفة الطعام تزيد، وهناك حاجة لإصلاح الأراضي وتسهيل حصول الفقراء عليها لزراعتها، لافتاً إلى أن أقل من ٥% من أراضي أفريقيا مسجلة وهو ما يتطلب وجود نظام لتسجيل الأراضي في أفريقيا حتى يمكن تخطيط الغابات، وطالب بضرورة تمكين المرأة في أفريقيا ومنحها الحق في تنظيم الأسرة لأنها العامل الرئيسي في تغيير المجتمعات.

ومن جانبه قال صمويل كمارا، مسئول البرامج المشتركة في بنك التنمية الأفريقي بالقاهرة، إن الدراسات تؤكد أن ٦٩% من الأفارقة لا يودون الهجرة بل وهناك توجه نحو الهجرة العكسية وعودة من هاجروا من قبل إلى القارة مرة أخرى لأن هناك الكثير من الفرص بأفريقيا حالياً.

وأكد كمارا على أن العولمة نتج عنها فوائد كثيرة لكن لم يتمكن الجميع من الاستفادة من هذه الفوائد، كما نتج عنها أيضاً نزاعات تولدت بسبب التغير المناخي ونقص الأراضي، لافتاً إلى أن المنظمات الدولية كانت تعمل في جزر منعزلة ولكن حدث تطور كبير من خلال التنسيق فيما بينها بشأن البرامج التي تمكن أبناء القارة من الحصول على فرص متساوية والاستفادة من العولمة.

وطالب كمارا بتغيير الخطاب الإعلامي حول أفريقيا التي تقتصر صورتها في الإعلام على الفقر والمجاعات، في حين أن دول القارة شهدت الكثير من التطور، لافتاً إلى أن تقديم الصورة الحقيقية عن تطور أفريقيا يمكن أن يسهم في الحد من سفر أبناء أفريقيا إلى الخارج.

وشدد مسئول البرامج بالبنك الأفريقي على ضرورة الاهتمام بالزراعة وتغيير نمط العمل بها لجذب شرائح الشباب الذين يعزفون عن العمل بها ويتجهون لأنشطة أخرى، وإزالة العقبات التي تواجههم، وأيضا دعم وتمكين المرأة الأفريقية.

واتفق معه الدكتور إبراهيم عوض أستاذ الشؤون الدولية ومدير مركز دراسات الهجرة واللاجئين بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، مؤكدا أن مشكلة الهجرة ليست بهذا الحجم الضخم التي يتحدث عنها المؤلف ولكننا نعلق مشاكلنا على شماعة الهجرة - على حد قوله.

وأوضح عوض أن ٣٠% من سكان العالم مهاجرين، لافتا إلى أن الأفارقة يهاجرون إلى داخل القارة نفسها في حين أن ٣% فقط من سكان غرب أفريقيا يهاجرون إلى الخارج، في حين أن الهجرة من أفريقيا لأوروبا ليست ضخمة، وهي ظاهرة عالمية، فعلى سبيل المثال هناك أطباء ألمان يهاجرون للعمل في سويسرا، وتم رفض وضع قيود على الهجرة في ألمانيا رغم أعداد المهاجرين الكبيرة.

وأشار عوض إلى رد الفعل عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ على تدفقات المهاجرين السوريين للخارج، حيث هاجر نحو أكثر من مليون شخص إلى لبنان، ونحو ٧٠٠ ألف في الأردن، ومليون سوري إلى أوروبا من بين ٥٠٤ مليون أوروبي، لافتا إلى أن أوروبا لديها اقتصاد ضخم يمكنها من استيعاب هذه الأعداد، وأن الهجرة ظاهرة طبيعية وستستمر لأنها مرتبطة بالحركة الطبيعية للاقتصاد العالمي وليس بسبب معاناة أو مشاكل.

وأكد عوض أنه لا يمكن التقدم بالاهتمام بالزراعة فقط، لأنها لا يمكنها استيعاب كافة العمالة، فالدول المتقدمة يعمل بها ٣% من القوى العاملة في الزراعة، وبالتالي علينا تطوير الزراعة وزيادة إنتاجيتها بالإضافة للاهتمام بالقطاعات الأخرى أيضا.

ومن جانبها طالبت الدكتورة عبلة عبد اللطيف، المدير التنفيذي ومدير البحوث بالمركز، بضرورة حل مشكلة التكنولوجيا في أفريقيا لتحسين الزراعة والصناعة، وحل مشكلة نقل البضائع بين دول القارة، لافتة إلى أن ٧٠% من القرى بأفريقيا غير قادرة على الحصول على الكهرباء والطاقة، وهو ما يعنى أن أساس التجارة بين دول القارة غير موجود، متسائلة لماذا لا يعمل البنك الأفريقي للتنمية على إرساء القواعد قبل وضع برامج اقتصادية لا يمكن تنفيذها.

وشددت عبد اللطيف على اهتمام المركز بقضايا أفريقيا، ليس فقط في ظل رئاسة مصر للاتحاد الأفريقي هذا العام، وإنما لأنه لم يتم استغلال موارد القارة بالشكل الصحيح حتى الآن، في حين قامت الصين بذلك، معلنة عن فعالية ينظمها المركز في أكتوبر المقبل حول دعم أفريقيا.